

من هو الدكتور مظهر محمد صالح

في الأيام القليلة القادمة سوف تحل علينا الذكرى الخامسة والسبعين لميلاد زميلنا الاقتصادي الدكتور مظهر محمد صالح والتي تستحق التوقف عندها لتعريف الرأي العام العراقي بهذه الشخصية الفذة. حديثاً يشار اليه من بعض الجهات الإعلامية بكنية "مستشار الكاظمي" وكأن الزمن توقف منذ هارون الرشيد والبرمكي. وخلال الفترات السابقة كان يوصف "بالمستشار الخارق النفوذ" والمسؤول عن تنفيذ كل السياسات الاقتصادية وخصوصاً سياسة التقشف المالي خلال فترة حكومة حيدر العبادي 2014-2018 والتي رأى المنتقدون ضرراً على مصالحهم الفئوية متناسين ضرورات حرب تحرير ثلث مساحة العراق من احتلال منظمة داعش الإرهابية في ظل ظروف مالية صعبة بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع إيرادات الدولة النفطية بحوالي 50%. وللأسف أغفل الاعلام ومعه بعض شرائح النخب العراقية عن عمد حقيقة كون الاقتصادي الأكاديمي د. مظهر محمد صالح المستشار الاقتصادي الوحيد لرئيس الوزراء بعد 2003 الذي تم اختياره في سنة 2015 باستثناء من قاعدة المحاصصة والولاء الحزبي وبراتب رمزي اقل من مليون دينار شهرياً. محور هذه المقدمة هو تصحيح الصورة المشوهة لزميلنا الباحث الاقتصادي الأكاديمي المتمرس في السياسات النقدية والمالية على الصعيد الوطني والدولي والاديب الإنساني الدكتور مظهر محمد صالح.

إشكالية العلاقة بين العقول التنويرية وطبقة الغوغائيين الجدد في العراق

الغوغائية ظاهرة قديمة في التاريخ العراقي مع قدم التخلف الذي حط رحاله في ارض الرافدين لقرون طويلة بعد انهيار الدولة العباسية. اما التنوير والحداثة فلقد دخلا على العراق منذ زمن قصير نسبياً بعد تأسيس الدولة العراقية في عام 1921 وادخال نظام التعليم الحديث. والانفتاح على العالم الغربي. وفي الوقت الذي ولد نظام التعليم الجديد خلال الفترة الذهبية 1930-1980 طبقة وسطى متعلمة وطموحة في العاصمة بغداد وبعض المدن الكبيرة مع نخبة من المفكرين الرواد والاستاذة الجامعيين الذين حصلوا تعليمهم العالي في الجامعات الاوربية والامريكية في مجالات الطب والهندسة والاقتصاد والعلوم الطبيعية والاجتماعية، الا ان هذه الطبقة المتنورة ضلت ضعيفة ومن دون حماية النظم السياسية المتعاقبة. وأبرز مثال على ذلك المفكر الحداثوي ومؤسس علم الاجتماع العراقي الراحل علي الوردي عندما تعرض الى تهديدات بالقتل من جهات دينية متطرفة بسبب كتابه النقدي الموسوم "وعاظ السلاطين" ومؤلفات تنويرية اخرى في خمسينيات وستينيات القرن الماضي. من ثم اوقفت السلطة برنامجه التلفزيوني المسمى "انت تسأل ونحن نناقش" الذي كان يبث في

السنوات 1959 و1960 ويحظى بشعبية واسعة، لأنه كان يجيب على رسائل المشاهدين الذي يشكون من المشاكل الاجتماعية والنفسية بصراحة جريئة ويوجه لهم النصائح. ولابد من التذكير انه كان مراقب وملاحق من قبل النظام الشمولي قبل 2003 ومنع من نشر كتبه خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. كما ينبغي التذكير بما تم من ملاحقة واهانة للعالم وأول رئيس لجامعة بغداد العالم عبد الجبار عبد الله من قبل الحرس القومي ابان انقلاب شباط 1963 والكثيرين من اقرانه من أساتذة الجامعات العراقية من علماء في الاقتصاد العراقي وعلى سبيل المثال وليس الحصر أساتذة الاقتصاد د. محمد سلمان حسن و د. إبراهيم كبة و د. فاضل الجليبي. بينما كانت ظاهرة الغوغائية في السابق محصورة على شرائح المجتمع المتدنية التعليم والثقافة، نلاحظ بروز طبقة جديدة من الغوغائيين وهم من المتعلمين وبعضهم يحمل شهادات جامعية ان كانت حقيقة او مزورة. تعد هذه الطبقة من مخرجات النظام التعليمي المتدهور منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي نتيجة التدخلات السافرة من قبل السلطات الحاكمة المتعاقبة ومنها عسكرة التعليم خلال فترات الحروب العنيفة وتسييسه وفق المصالح الحزبية الضيقة. لقد استمر هذا التدهور بعد 2003 بوتيرة متسارعة مع تضخم عدد الجامعات الحكومية والأهلية وتدني مستويات التدريس والبحث العلمي وأصبحت مخرجاته تمثل أعباء كبيرة على سوق العمل والمالية العامة. هذه الطبقة من الغوغائيين الجدد والمتعلمين تبحث عن فرص للصعود الوظيفي والاجتماعي، ولكنها تواجه تحديات كبيرة في منافسة العقول والكفاءات المهنية من ذوي المهارات والخبرات المتميزة التي اكتسبتها من خلال دراستها وخبراتها العملية في داخل العراق قبل بداية فترة الحروب العنيفة والحصار أو بعد ذلك في خارجه. وعلى هذه الخلفية يمكن تفسير العداء والكراهية لزميلنا المسالم د. مظهر محمد صالح التي اتسمت كتابات الكثيرين من هذه العناصر في الاعلام ومنصات التواصل الاجتماعي.¹

لقد تعرض زميلنا الدكتور مظهر محمد صالح لملاحقة النظام الشمولي السابق واعتقل في زنانات التعذيب في قصر النهاية بتهمة التآمر على النظام. بعيد التغيير في 2003 اختاره محافظ البنك المركزي الراحل د. سنان الشبيبي مستشار له وساهم في صياغة السياسة النقدية الجديدة وإصلاح العملة الوطنية ورفع قيمتها امام الدولار بشكل كبير، فضلا عن مساهماته العلمية في مكافحة التضخم الجامح. في السنوات 2009 و 2010 واجهت الحكومة ازمة سيولة مالية تسببت في فشل تسديد التزاماتها المالية امام شركة جي أي وسيمنس لتوريد حوالي 56 تورباين لتوليد الطاقة الكهربائية بوقود الغاز. ولتسديد هذا الالتزام طلب رئيس

¹ لدي الكثير من الأمثلة الموثقة اذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر احد الأشخاص الذي يكتب مقالات دورية في جريدة العالم ويصف نفسه بأنه أستاذ في علم الاقتصاد وباسم منتحل على الاغلب، واحد الموظفين الكبار في السفارة العراقية في لندن ورهط من المعلمين السفهاء في الفيسبوك

الوزراء الأسبق من المحافظ قرض من البنك المركزي خلافا لأحكام قانون البنك المركزي لسنة 2005. وعلى اثر رفض المحافظ طلب اقراض الحكومة بدأت الحرب على قيادة البنك المركزي وكان د. مظهر قد اصبح نائب المحافظ خلفا للدكتور أحمد ابريهي الذي احيل على التقاعد. لقد ساهم في الحرب الاعلامية المكثفة والممنهجة بعض سياسيين الصدفه وانتهت بقرار اقالته من منصب نائب محافظ البنك المركزي واصدار امر بالاقاء القبض عليه وادخاله سجن التوقيف لحوالي 40 يوما على خلفية اتهامات كيدية بهدر المال العام من خلال مزاد العملة. لدينا توثيق بالعديد من التصريحات الاعلامية النارية والتسقيطية لبعض اعضاء مجلس النواب البارزين والاتهامات الظالمة لقيادة البنك المركزي السابقة د. سنان الشبيبي ونائبه د. مظهر محمد صالح بتمويل الارهاب. ومن سخرية القدر انه تبين فيما بعد ان بعض قادة هذه الحملة الظالمة برزت عليهم شبهات فساد قوية. ويعلم بعض زملاء الدكتور سنان والدكتور مظهر مادار من تحركات بعض العناصر المحسوبة على النخب العراقية الطامعة في كرسي المحافظة خلف الكواليس وبهدف الاستحواذ على احتياطي البنك المركزي من العملة الاجنبية. وعلى اثر حملة تضامن قوية نظمتها شبكة الاقتصاديين العراقيين بالتنسيق مع مجموعة من الناشطين المدنيين في بغداد تم اطلاق سراح زميلنا د. مظهر بكفالة ولكن الظلم لم يرفع عنه وبقي يتصارع مع المحاكم من اجل براءته من التهم الظالمة وتحصيل حقوقه التقاعدية. والمفارقة الكبيرة انه تمت تبرئته من قبل القضاء بعد تشكيل حكومة السيد حيدر العبادي وتم تعيينه في 2015 من قبل رئيس الوزراء الجديد مستشارا ماليا في قضايا السياسات المالية والنقدية وليس كمستشار اقتصادي، حيث ان هذه المهمة كانت مناطة بالسيد المهندس كاظم الحسني والدكتور الاقتصادي عبد الحسين العنبيكي عضو هيئة المستشارين في الامانة العامة لمجلس الوزراء. يبدو ان السيد حيدر العبادي عرف كيف يستفاد من خبرات ضحية العهد السابق وخصوصا في مجال التعامل مع الجهات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وخلال فترة حكومة السيد حيدر العبادي شهدنا حملة عدائية شرسة في مواقع التواصل الاجتماعي وفي بعض وسائل الاعلام المدفوعة الثمن، متهمين زميلنا بانه يقف خلف قرارات رئيس الوزراء برفع الرسوم الجمركية والضرائب وتعرفة استهلاك الكهرباء، وكل القرارات التي حاولت تنفيذ إصلاحات اقتصادية بسيطة بادعاء انها تزيد من الابعاء المالية على المواطنين. ان هذا الاتهام يندرج في اطار الخطاب الاقتصادي الشعبوي، ولا يقل غباءً مهنيا عن سابقه لانه يستخف بعقول الناس المطلعين على عملية اتخاذ القرار الاقتصادي من قبل رئيس الوزراء حصرا، ودور المستشار المحدود على تقديم المشورة فقط. نرى ان هذا الخطاب المحرف لمهنة المستشار يهدف عمداً الى نشر الجهل بين المواطنين بدلاً من تنويرهم. ونرى انه كان ولا يزال واجبا المهني والاخلاقي التصدي لهذه الحملة الظالمة التي تستهدف أي كفاءة علمية بشكل عام واقتصادية نادرة بشكل خاص، نذرت نفسها لخدمة الوطن والنهوض بالاقتصاد العراقي. نشهد لزميلنا انه بالرغم من تعرضه الى

الملاحقات والمضايقات والسجن مرّتين انه احد الاقتصاديين القلائل من ذوي القدرات النظرية العلمية الفائقة والخبرات المهنية العميقة الذي لم يغادر العراق، كما فعل العديد من اقرانه، لا بل اقل منه، من الذين اجبروا على الذهاب الى المهجر وخسرهم العراق الى الابد وفشلت المحاولة الظالمة لتهدججه من الوطن عندما تم اصدار امر اقصائه من منصبه والقاء القبض عليه وهو كان في اليابان في زيارة عمل رسمية مع الدكتور سنان الشبيبي. لقد فضل العودة الى الوطن ودخول السجن وهذا ان دل على شيء فهو يدل على ارتباطه العضوي بالوطن والذي يضاهاى ارتباط علي الوردي واعتزازه بهويته العراقية الاصلية. كلاهما فضلوا تحمل المصاعب في الوطن رافضين كل الفرص المغرية للعمل في المهجر كأساتذة جامعين او كمستشارين في اعلى المستويات.